

كلمة السيد الوزير الأول بمناسبة مراسم افتتاح الجلسات الوطنية
للمجتمع المدني
(المنظمة من طرف المرصد الوطني للمجتمع المدني)

قصر الأمم (نادي الصنوبر) / الثلاثاء 15 نوفمبر 2022

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم، اشرف المرسلين

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السادة مستشاري السيد رئيس الجمهورية،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
السيد رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني،
السادة مسؤولي هيئات ومؤسسات الدولة،
السيد وسيط الجمهورية،
السيدات والسادة أعضاء المرصد الوطني للمجتمع المدني،
السيدة والسادة رؤساء منظمات أرباب العمل،
السيدات والسادة ممثلي وسائل الإعلام، الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني أن أشارككم اليوم مراسم افتتاح الجلسات الوطنية للمجتمع المدني، المنظمة تحت شعار "المجتمع المدني ركيزة لبناء الجزائر الجديدة"، والتي يعقدها المرصد الوطني للمجتمع المدني، تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون. وبهذه المناسبة، اسمحوا لي في البداية أن أشير بأن عقد هذه الجلسات الوطنية للمجتمع المدني يعد تنويجا لمسار طويل صقلته التجربة، ومكن بلادنا من أن تعزز نسيجها المؤسساتي، لأول مرة في تاريخها، وبموجب دستور الفاتح من نوفمبر 2020، بهيئة



دستورية استشارية، موضوعة لدى أعلى سلطة في البلاد، هي المرصد الوطني للمجتمع المدني.

هذا المكسب الهام لبلادنا يعد بمثابة لبنة أخرى لتجسيد تصور السيد الرئيس الجمهورية لدور ومكانة المجتمع المدني ضمن المشروع النهضوي الذي جاء به، والتزامه "ببناء مجتمع مدني حر ونشيط، قادر على تحمل مسؤوليته كسلطة مضادة وأداة تقييم للنشاط العمومي في خدمة الوطن والمواطن"، الالتزام رقم 8 من برنامج السيد رئيس الجمهورية، وهو ما تترجمه المهام الدستورية للمرصد، في: أولا- تشريح واقع المجتمع المدني وتقديم الآراء والتوصيات بخصوص انشغالاته، ثانيا- المساهمة في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، وثالثا- المشاركة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

وفي واقع الأمر، فإن إنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني يندرج ضمن مقاربة شاملة، ترجمها كما سبق وأن قلت دستور الفاتح من نوفمبر 2020 وكذا القوانين المنبثقة عنه، في إطار تدعيم الحقوق والحريات وتثبيت دعائم الممارسة الديمقراطية، لاسيما من خلال:

تعزيز حرية إنشاء الجمعيات، عبر تكريس نظام التصريح والنص على عدم إمكانية حل الجمعية إلا بموجب قرار قضائي، فضلا عن التزام الدولة بتشجيع الجمعيات، لاسيما الجمعيات ذات المنفعة العامة،

وتعزيز الحريات النقابية وحق إنشاء النقابات.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

لقد أقر الدستور الجديد كذلك، وفي إطار نفس المقاربة، توسيع دوره ومساهمة فعاليات المجتمع المدني في مجالات جد هامة، لاسيما من خلال ضمان تمثيلها ضمن العديد من الهيئات الدستورية الرقابية منها والاستشارية.

وأذكر هنا، على سبيل المثال لا الحصر:

تكريس مصداقية وشفافية العملية الانتخابية والتي أصبحت اليوم من صلب المهام المنوطة بالمجتمع المدني والتي يمارسها في إطار السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، المشكلة أساساً من ممثلين عنه،

تعزيز دور المجتمع المدني في مجال تكريس مبادئ الشفافية والحكم الراشد ومكافحة الفساد، من خلال تمثيله المرموق ضمن تشكيلة السلطة الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بأعضاء أوكل إليكم القانون، السيد رئيس المرصد المحترم، صلاحية اقتراحهم، وكذا من خلال مساهمته الفعالة في وضع الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وتنفيذها،

التعويل على المجتمع المدني في تكريس مبادئ الديمقراطية التشاركية التي يشكل ركيزتها الأساسية، لاسيما في تسيير الشأن المحلي ومرافقة السلطات المحلية في اختيار المشاريع الجوارية التي تتناسب وأولويات المواطنين،

تعزيز إطار مشاركة كافة أطراف المجتمع في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية الوطنية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية المستدامة، من خلال توسيع صلاحيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وإعادة بعثه وتفعيل دوره،

التكريس الفعلي لدور المجتمع المدني في إعداد النصوص القانونية، التي تعد أداة تأطير السياسات العامة وتنفيذها بامتياز، من خلال إلزامية التشاور المسبق مع منظمات المجتمع المدني المعنية حول مشاريع القوانين والتنظيمات، قبل المبادرة بها، إرساء تقاليد جديدة في إشراك فعاليات المجتمع المدني في بلورة القرارات الهامة، حيث تقوم الحكومة دورياً، وبتعليمات سامية من السيد رئيس الجمهورية، بدعوة مسؤولي المنظمات المهنية من مختلف الفروع الاقتصادية وجمعيات معنية إلى اجتماعات وزارية مشتركة، كما قمت شخصياً وكذلك الأمر بالنسبة لأعضاء الحكومة بعقد لقاءات مع العديد من مسؤولي منظمات أرباب العمل والنقابات العمالية.



السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن عقد هذه الجلسات هي كذلك فرصة ارتأيتم ان تجعلوا منها محطة أولى لتقييم عمل المرصد منذ أن نصبه السيد رئيس الجمهورية شهر ديسمبر 2021، وتتويج لمختلف الفعاليات والندوات المحلية التي تم تنظيمها عبر مختلف ولايات الوطن، قصد إجراء تشخيص ملائم لواقع المجتمع المدني والوقوف على انشغالاته وتطلعاته، مع تصور وضبط الآليات والسبل الكفيلة بترقية دوره.

إنها إذن، مرحلة فاصلة، ونقطة الانطلاق في وضع أسس مساهمة أكثر تنظيما وفعالية لمختلف القوى الحية المشكلة للمجتمع المدني وأكثر إسهاما في المشروع التنموي الوطني وفي تأطير وتكثيف الجهود والمبادرات الوطنية.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن المجتمع المدني في بلادنا قد برهن في العديد من المناسبات والمحن عن قوته ونجاعته، ولا أدل على ذلك من مساهمته النشطة والمتميزة في تأطير ونجاح الهبة التضامنية التي مكنت من تخفيف وطأة الأزمة الصحية التي ألمت بنا لأكثر من سنتين، جراء انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، وهو ما أسهم كذلك في تمكين وطننا من الصمود، بل من تجاوز هذه الأزمة والمحنة، بفضل تضافر جهود كل الخيرين من أبناء الوطن، هذه المساهمة تستحق منا جميعا كل الإشادة والتنويه.

واسمحوا لي هنا أن أستوقفكم لأذكر نفسي وإياكم برسالة الشكر الخالص التي تقدم بها شخصيا، السيد رئيس الجمهورية، في خضم هذه الازمة الصحية، في 19 أفريل 2020، لكل القوى الحية في المجتمع، وعلى رأسها فعاليات المجتمع المدني، التي ساهمت في تأطير الهبة التضامنية، داعيا إلى إعادة بناء المجتمع المدني بشكل يسمح له بالانخراط في الرقابة الشعبية.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إذا كانت هذه مساهمة المجتمع المدني في تجاوز الأزمة الصحية، فإنه بلا شك، أكثر استعداداً اليوم لتجديد العهد مع التحديات من أجل مساهمة أكثر فعالية ووقفه مثلى ومماثلة لتعزيز القيم والثوابت الوطنية، وتكريس المواطنة والمساهمة في القضاء على بعض الممارسات والأفكار السلبية التي من شأنها تثبيط العزائم وإبطاء وتيرة تطور بلادنا وازدهارها في جميع النواحي، والمساهمة في الإقلاع الاقتصادي الذي وضع السيد رئيس الجمهورية لبناته الأساسية، وبدأت ملامحه تظهر جليا للعيان، باعتراف المؤسسات الدولية المتخصصة.

ومن هذا المنطلق، فإن المجتمع المدني ماضٍ، لا ريب، في تدعيم مكانته كحصن من الحصون المنيعة التي يقع تحت مسؤوليتها، جنبا إلى جنب مع مؤسسات الدولة الأخرى، تكريس ثوابت الأمة وقيمتها ومرجعياتها الوطنية والحضارية بكل مكوناتها، وحمايتها من كل محاولات الطمس والتشويه، لاسيما من خلال تعزيز قيم السلم والحوار والتسامح ونبذ الكراهية والتمييز.

ويقف المجتمع المدني، بكل فعالياته، في طليعة العمل النهضوي في مجال التوعية والتحسيس والتجنيد، من أجل نبذ السلوكيات السلبية، التي أضرت بالمواطن وبمعيشتهم، من خلال تعزيز قيم المواطنة والعيش المشترك والحفاظ على البيئة السليمة، واسترجاع الفضاء العام لفائدة المواطن والقوى الحية في المجتمع.

وقد عملت السلطات العمومية على التكريس الفعلي لهذه المقاربة الجديدة، حيث أدرج المجتمع المدني بموجب الترسنة القانونية التي تم وضعها كفاعل أساسي ضمن أجهزة وآليات مكافحة ومعالجة العديد من الظواهر السلبية، وأذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

ظواهر التمييز ونشر خطاب الكراهية، المؤطرة بموجب القانون رقم 20-05 المؤرخ في 28 أفريل 2020،

وظاهرة عصابات الأحياء، المؤطرة بموجب الأمر رقم 20-03 المؤرخ في 31 أوت 2020،

وظاهرة المضاربة غير المشروعة، المؤطرة بموجب القانون رقم 21-15 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021. وهنا، استسمحكم للإشادة بالدور الفعال وكذا الحس العالي الذي أبدته مختلف فعاليات المجتمع المدني لمكافحة هذه الظاهرة، ظاهرة المضاربة غير المشروعة، التي أراد مدبروها، خدمة لأجندات معروفة، العبث بالقدرة الشرائية للمواطن وتقويض الجهود والإمكانات الكبيرة التي سخرتها الدولة في مجال دعم وتوفير المواد الأساسية.



وكذا جرائم اختطاف الأشخاص، المؤطرة بموجب القانون رقم 20-15 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020.

كما تم، في نفس السياق، تكريس حق منظمات المجتمع المدني المعنية في مباشرة الدعاوى القضائية والتأسيس مباشرة كطرف مدني في القضايا. وأشار هنا بأن الحكومة تواصل تبني نفس النهج، المتعلق بتجسيد الدور الفعال للمجتمع المدني، وذلك في إطار العديد من النصوص القانونية والآليات التي تعكف على الانتهاء من وضعها.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن هذا التصور الذي تبنته الدولة والحكومة في عملها، نابع من قناعة راسخة وإيمان تام بالمكانة الراقية للمجتمع المدني، وهو ما يترجمه العمل على تكريس دوره كشريك فعلي وفعال للسلطات العمومية، على المستويين المركزي والمحلي، يساهم في بلورة السياسات العمومية وتنفيذها، ويكمن ذلك في توسيع قنوات الحوار، والتشاور المسبق، وإشراك منظمات المجتمع المدني في وضع الخيارات التنموية، لاسيما على المستوى المحلي، وكذا تنفيذ مختلف السياسات والبرامج.

ولقد لمست فعليا، من خلال الاطلاع على الأهداف المقررة لهذه الجلسات وكذا محاور ورشاتها وجلساتها العامة، وعيا عميقا بالدور الذي تتطلع جميعا بأن يلعبه المرصد في تأطير مساهمة المجتمع المدني في الجهد التنموي الوطني ومجابهة التحديات التي تواجه بلادنا على الصعيدين الوطني والدولي.

واسمحوا لي، بهذه المناسبة، بأن أنوه بحسن اختيار محاور النقاش، ولاسيما مسعاكم لتعميق البحث، ضمن هذا الفضاء للحوار وتبادل الآراء والأفكار، عن السبل والكيفيات العملية التي من شأنها أن تسمح :

بترقية أداء المجتمع المدني وأخلقة عمله أكثر فأكثر، لاسيما عبر تحرير المبادرات، وفسح المجال واسعا أمام طاقاتنا الحية للمساهمة في تطور البلاد وازدهارها،



وترسيخ الديمقراطية التشاركية التي تلتزم الدولة بتشجيعها وضمان تكريسها على المستوى المحلي، مستندة في ذلك على مساهمة المجتمع المدني، وهو ما يتم العمل على تجسيده في إطار المراجعة الشاملة لقانوني الولاية والبلدية، قيد الإعداد في إطار اللجنة الخاصة التي أمر السيد رئيس الجمهورية بتأسيسها، والتي يشارك فيها ممثلون عن فعاليات المجتمع المدني،

فضلا عن مؤسسة العمل التطوعي، انطلاقا من مرجعيتنا الحضارية وقيم مجتمعنا العريقة في التكافل والتآزر وتعزيز الروابط بين كل فئات المجتمع وأبناء الأمة الواحدة، فالعمل التطوعي ليس بالغريب عن مجتمعنا وهو يضرب في عمق تاريخنا المجيد.

هذا وأنوه بشكل خاص بمسعاكم لتفعيل مساهمة أبناء جاليتنا الوطنية بالخارج في الجهد التنموي الوطني، واستسمحكم على أن اشكرهم على تواجدهم معنا، رغم معاناة وجهد السفر.

وكذا تكريس مفهوم دبلوماسية المجتمع المدني، باعتبارها أداة مكملة للدبلوماسية الرسمية، حفاظا على مصالح بلادنا في الخارج ودفاعا عليها، ودفاعا عن مصالح جاليتنا الوطنية في الخارج والعمل على التواصل معها والحفاظ على حقها في معرفة ما يحصل في الوطن.

في الختام، وإذ أؤكد لكم دعم الحكومة واستعدادها التام لمواصلة مرافقة المرصد في تجسيد مهامه النبيلة، كما كرسها السيد رئيس الجمهورية في برنامجه، لا يسعني إلا أن أتمنى لجلساتكم هذه النجاح والتوفيق، وكلي ثقة بأنه ستنبثق عنها توصيات بناءة وعملية، من شأنها تحديد خارطة طريق مستقبلية واضحة للركي بدور ومكانة المجتمع المدني ومساهمته الفعلية والفعالة في الجهد النهضوي لبلادنا.

عاشت الجزائر عزيزة قوية آمنة، المجد والخلود لشهادتنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.